



غاندو يناقش ملفات حساسة

«غاندو».. مسلسل تلفزيوني يكشف صراع النفوذ في إيران

التيار المتشدد المتحكم في التلفزيون يوجه الرأي العام في إيران والخارج

وعلمت الوكالة الإيرانية على التصريح السابق بقولها "إن هذا التصريح يشير إلى أن مسلسل غاندو كان له تأثير مخرب في إضعاف وزير الخارجية".

يذكر أن المسلسل يحظى بدعم من التيار المحافظ. إذ أشاد الجنرال بهمن كاركر رئيس مؤسسة حفظ آثار قيم الدفاع المقدس بهيئة الإذاعة والتلفزيون الإيراني ب، واصفا المسلسل بأنه أظهر قدرة البلاد على العمل الاستخباري وكشف الستار عن مؤامرات أعداء إيران. وشكك مستشار الرئيس الإيراني للشؤون الثقافية والإعلامية حسام الدين أشنا، بمقاصد مسلسل "غاندو" ومصادر تمويله، وقال في تغريدة "لا تمتلك الحكومة المال لصناعة مسلسل يروج لها، ولكن يبدو أن هناك مكانا آخر به أموال كثيرة لتقويض مؤسسات الدولة".

وقررت الحكومة الإيرانية إيقاف المسلسل الذي لم تكتمل بعد حلقاته الانتقائية بسبب خلاف شديد بين فريق الرئيس حسن روحاني وخصومه من المتشددين.

شركة تابعة للحرس الثوري، ومشهورة بتزويد بلدية طهران بالمصقات الإعلانية المناهضة للولايات المتحدة.

وتشارك في السلسلة أكثر من 140 ممثلا. وتم تصويرها في إيران وتركيا والصين. كما أدى عدد من الممثلين الصينيين والأتراك أدوارا فيه.

من جانبها طرحت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية "ايرنا"، في تقرير، تساؤلا ضمن بحثها عن أسباب قرار واشنطن فرض عقوبات على ظريف، بعنوان "هل هيا غاندو المجال لفرص عقوبات على ظريف؟"، حيث أحت فيه إلى تورط المسلسل التلفزيوني الشهر.

ودللت الوكالة على رأيها السابق بتصريح خرج به مسؤول أميركي مؤخرا لم يكشف عن هويته، حيث قال فيه "إذا تقرر أن نتواصل رسميا مع إيران فإننا نريد شخصا مهما يكون من متخذي القرار، وفي رأيي فإن ظريف الذي أرسل رسالة احتجاجية لقائد الجمهورية الإسلامية بسبب الصورة غير اللائقة التي أظهرته في مسلسل تلفزيوني ليس الخيار المفضل للرئيس دونالد ترامب لإجراء اتصال".

لكن هذه الدعوة لا تزال عاجزة عن اختراق أذان المسؤولين عن بحث هذا المسلسل، حيث ظهر ظريف في أحداث المسلسل شخصية مخترقة، تميل إلى الغرب. في الوقت نفسه، خرجت وزارة الخارجية في المسلسل بصورة تشي بانها جهاز يعمل ضد المؤسسات الأمنية والمصالح الوطنية للبلاد.



وكان ظريف رفض التعليق على المسلسل سابقا، وبرر ذلك بالقول "أنا لا أشاهد التلفزيون عادة".

لكنه كتب في تويتر ساخرا "ليس لدينا المال لعمل فيلم دعائي"، في إشارة إلى الجهود الدبلوماسية التي بذلتها الحكومة لحل التوترات الأخيرة من جهة، وإلى إنتاج مسلسل "غاندو" برعاية الحرس الثوري من جهة ثانية. وأنتجت هذه السلسلة شركة "Owj Media"، وهي

الخارجية كشخصية سلبية وغير فعالة ومستسلمة"، معربا في الوقت ذاته عن قناعته بأن "دولة بحجم إيران إذا كان من المقرر أن يكون لديها مثل هذا الوزير الذي يصوره هذا المسلسل، فإن بقاءنا وبقاء وزير الخارجية ووزارة الخارجية غير مسموحين بهما". وأضاف موسوي، خلال المؤتمر الصحافي الأسبوعي لوزارته، أنه "من الناحية الشرعية يجب على وزير الخارجية أن يكون شخصا يضع الكرامة والمنفعة والحكمة نصب عينيه، وأن يحظى بالقوة ليكون لسان حال هذه الأمة".

ولم يغفل الناطق باسم الخارجية الإيرانية، أثناء حديثه، الإشارة إلى السبب الذي دفع ظريف إلى توجيه الرسالة إلى المرشد خامنئي مباشرة، فأوضح أن "هيئة الإذاعة والتلفزيون من المؤسسات التي يُشرف عليها المرشد، الأمر الذي يحتم توجيه الشكوى إليه".

ولم يغفل خامنئي، من جهته، بحسب تسريبات محمد جواهري، الشكوى القادمة إليه من رئيس الدبلوماسية، فأكد "عدم رضاه بالمثل عن تلقي ظريف لأنني إهانة".

أثار مسلسل "غاندو" موجة من الجدل في إيران، إذ يصور صراع النفوذ. وقد كشف الإعلام الإيراني عن شكوى بعضها وزير الخارجية محمد جواد ظريف إلى المرشد الأعلى علي خامنئي، احتجاجا على مضمون المسلسل.

بعض المسؤولين الإيرانيين، من بينهم وزير الخارجية محمد جواد ظريف، وألقي القبض على رضائيان في إيران في يوليو 2014 وأدين بالتجسس مع ثلاثة مواطنين أميركيين آخرين مقابل إطلاق سراح سبعة إيرانيين اتهموا أو أدينوا بانتهاك العقوبات.

وعبر ظريف في رسالته لخامنئي عن "ترده حيال الاستمرار في منصبه وزيارته الخارجية لبارك أوباما، والتي تتركز على عملية تبادل الصحافي الإيراني-الأميركي جيسون رضائيان، المتهم بالتجسس لصالح واشنطن.

وكانت الصحافة الإيرانية قد أشارت إلى أن "فكرة مسلسل غاندو المكون من 30 حلقة تتمحور حول التنافس بين قوات الحرس الثوري وحكومة الرئيس حسن روحاني"، فضلا عن أنه يكشف تفاصيل أمنية حول علاقة رضائيان مع

بعض المسؤولين الإيرانيين، من بينهم وزير الخارجية محمد جواد ظريف، وألقي القبض على رضائيان في إيران في يوليو 2014 وأدين بالتجسس مع ثلاثة مواطنين أميركيين آخرين مقابل إطلاق سراح سبعة إيرانيين اتهموا أو أدينوا بانتهاك العقوبات.

وعبر ظريف في رسالته لخامنئي عن "ترده حيال الاستمرار في منصبه وزيارته الخارجية لبارك أوباما، والتي تتركز على عملية تبادل الصحافي الإيراني-الأميركي جيسون رضائيان، المتهم بالتجسس لصالح واشنطن.

وكانت الصحافة الإيرانية قد أشارت إلى أن "فكرة مسلسل غاندو المكون من 30 حلقة تتمحور حول التنافس بين قوات الحرس الثوري وحكومة الرئيس حسن روحاني"، فضلا عن أنه يكشف تفاصيل أمنية حول علاقة رضائيان مع

يوسف الشاهد في التلفزيون، رئيس حكومة أم رئيس حزب؟

منصة رقمية لمقاومة الأخبار الزائفة في تونس

تونس - صرح النوري اللجمي رئيس الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري في تونس (الهايك) بإنجاز منصة رقمية لمكافحة الأخبار الزائفة.

وأكد اللجمي أن هذه المنصة الرقمية التي يتم إنجازهها بتمويل من الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا، سيقع اختبارها خلال هذا الأسبوع، لتدخل حيز العمل قبل الاستحقاقات الانتخابية المرتقبة.

وأضاف أن الهايك ستشرف على هذا المشروع النموذجي، الذي دخل حاليا المرحلة التجريبية، وذلك بمشاركة الإعلام العمومي وخاصة وكالة تونس إفريقيا للأنباء والتلفزة الوطنية والإذاعة التونسية، ليتمثل في مرحلة لاحقة بقية المؤسسات الإعلامية.

وأوضح أن الهايك شرعت انطلاقا من مدينة المنستير (وسط شرق)، في تنظيم أول دورة تكوينية بيومين حول "التحقق من المعلومات"، ضمن سلسلة من الدورات التكوينية التي تستهدف تكوين قرابة 100 صحافي، قصد تكوين شبكة من الصحافيين القادرين على التصدي للأخبار الزائفة، من خلال نشر الأخبار الصحيحة وترويجها في وسائل الإعلام التونسية.

وقال إن فترة الانتخابات تقسم بترويج أخبار زائفة على الإنترنت وعلى شبكات التواصل الاجتماعي، ويمكن لهذه الأخبار أن تهدد المسار الديمقراطي وشفافية الانتخابات ونزاهتها، وهو ما يستوجب تحسيس الصحافيين بخطورة هذه المسألة حتى يتسنى لهم التصدي لها، عبر اعتماد جملة من التقنيات التي تنتج لهم التثبت من صحة المعلومات والصور والفيديو.

في النهوض بالإعلام والتثقيف والتعريف بالسياسة العامة للدولة".

ولا تتماشى روح ذلك القانون مع الأهداف المطلوبة من مرفق عمومي في تلفزيون أو إذاعة عمومية في محيط ديمقراطي "بالتعريف بسياسة الدولة؟" فهل الدولة تحدد الاختيار التحريبي للمرفق العام؟ وإذا صمت المرسوم 116 عن أهداف المرفق العمومي فيما أننا نقبل القانون عدد33، إذ لا نص آخر يضبط مهام التلفزيون، وإما نرفضه. وإن نحن قبلناه فسيعقول يوسف الشاهد إنه حضر في التلفزيون التونسي بصفته رئيس حكومة يعرف بسياسة الدولة فهو في وضع قانوني مريب وإن نحن رفضناه فلا نص يمنع حينئذ من الحضور بتلك الصفة أو غيرها.

وفي غياب النصوص الواضحة يمكن للهايك أن تعاقب التلفزيون التونسي بالخطايا المالية أو بإيقاف البث أو بحجز معدات التلفزيون أو بسحب الإجازة التي لم تعطها إياه أصلا. ولن تفعل لسبب بسيط هو غياب كراس شروط يضبط مهام الإذاعة والتلفزيون. ودوى كراس الشروط هو أنه يندق المبادئ القانونية ويفضلها ويعطيها صيغتها العملية ويحمل من التفاصيل ما لا يسعه القانون الذي ساوى بين القطاع الخاص والعمومي، في

اليسوا الرجل كسوتين، كسوة رئيس الحزب وكسوة رئيس الحكومة. وتوضيح الفرق بين الوظائف والأهداف ممكن بشرط تعديل المرسوم 116 ثم تحديد الأهداف في القانون أو في كراس شروط يكون بمثابة العقد بين الدولة والمؤسسات السمعية البصرية. وتوضيح المرسوم 116 أمر عاجل لأنه يتحدث عن القنوات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة والقنوات الإذاعية والتلفزيونية العمومية دون فصل وبتداخل مقلق.

بل أكثر من ذلك يعود المرسوم 116 في إحالاته القانونية إلى القانون عدد 33 الصادر في 4 يونيو 2007 المتعلق بالمؤسسات العمومية للقطاع السمعي والبصري الذي يجعل لتلك المؤسسات العمومية، أي الإذاعة والتلفزيون التونسيين في تلك الفترة، مهمة رئيسة هي "المساهمة

قيم الحرية والعدالة". وحتى لو جعلنا ذلك هدفا فإنه سيكون من المستحيل أن نطلب من مؤسسة أو من جميعها أن تحقق ذلك المشهد ولو اجتهد بعضها بل كلها.

لقد كان ينبغي ترجمة تلك المبادئ أو الآليات إلى أهداف تلزم المؤسسات الإعلامية كالقول في شأن التعددية مثلا "أن التلفزيون التونسي ملزم بإنتاج برامج حوارية تغطي الكلمة فيها للفاعلين السياسيين على اختلاف مشاربهم حسب مقاييس عادلة تحدها الهايك". وفي تلك الحالة تصبح مسألة التلفزيون بل مؤاخذه أمرا منطقيًا وعمليا وعادلا.

ثم كيف نعلم من هو السياسي لاحتساب "وقت عادل" بينهم في التلفزيون؟ وإذا اتفقتنا أن يوسف الشاهد سياسي فكيف نعلم إن كان تحدث مساء الأول من أغسطس بصفته رئيس حكومة أو بصفته رئيس حزب؟ أو ليس رئيس الحكومة سياسيا بطبعه؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل نحجب الكلمة عن رئيس الحكومة في فترة تسبق الانتخابات بتعلة العدل بين السياسيين في أخذ الكلمة؟ إن الأجوبة عن تلك الأسئلة ممكنة بالقول مثلا إن الشاهد المتحدث عما يشغل التونسيين جميعا هو رئيس حكومة وإن الشاهد المتحدث عن حزبه وعن مستقبله السياسي هو سياسي أولا وأخرا. وهناك أجوبة أخرى كثيرة تيسر للصحافيين معلمهم وتحميمهم من الوقوع في ما وقعوا فيه لما

محمد شلبي باحث تونس في الإعلام

"أنا جئت إلى هنا بصفتي رئيس حكومة لا بصفتي الحزبية" جملة كررها رئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد في الحوار الذي أجراه معه التلفزيون التونسي مساء الأول من أغسطس وبنته وسائل إعلام أخرى. ولم تقنع تلك الحجة كثيرا من أهل الميدان ومن المراقبين عموما وعلى رأسهم نقابة الصحافيين التي اعتبرت الحوار انطلاقا لحملة الشاهد الانتخابية قبل أو أنها، وسيتفقم الجدل وتونس على أبواب حملتين انتخابيتين. فإذا كانت النصوص واضحة وصارمة في توزيع الكلام على المتنافسين أثناء الحملة الانتخابية فإنه لا قانون يضبط استخدام الإعلام العمومي سياسيا خارجها، وهو السياق الذي جاء فيه الحوار مع يوسف الشاهد. ولن يجد معارضو الحوار منفذا قانونيا للاعتراض على ذلك بسبب غموض النصوص.

فالغموض في المرسوم 116 لعام 2011، المنظم لحرية الاتصال السمعي البصري، هو أنه لا يفرق بين وظائف الهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري (الهايك) وبين وظائف المؤسسات الإعلامية. فالقول مثلا إن الهيئة تسهر على "برمجة إعلامية دقيقة ومتوازنة" ووظيفة الهايك وليست وظيفته الإذاعات أو التلفزيونات. وإذا كانت تلك هي وظيفة الهايك وجب عليها، أو على غيرها، تحديد أهداف للمؤسسات الإعلامية لأن الدقة والتوازن هما اللتان لبلوغ أهداف.

فالدقة هنا، كالدقة في الإنتاج الإخباري عموما، ليست هدفا بل وسيلة لهدف مرحلي هو الوضوح قصد بلوغ هدف نهائي هو أن يفهم المتلقي. والأمر نفسه ينسحب على القول تسهر الهايك على "إرساء مشهد إعلامي سمعي وvisي تعدي ومتنوع ومتوازن يكرس

